محاضرات في الأمن القومي

نظرية الأمن الإسرائيلية وعملية السلام

منظمة التحرير الفلسطينية

دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني

مقاربة إسرائيلية أمريكية جديدة لحل الصراع..(الاقتصاد مدخل للأمن والسلام)

أ.رائد محمد حلس

أ.محمود حسين عيسى

تمهيد:

مع بدء عملية التسوية السياسية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي في مطلع التسعينات وتبادل الاعتراف بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية وتوقيعهما اتفاق الحكم الذاتي الانتقالي في سبتمبر 1993، والاتفاقات اللاحقة برعاية أمريكية وتأييد دولي، ساد الاعتقاد بإمكانية حدوث تطورٍ موات في بيئة السياسات الاقتصادية الفلسطينية، خصوصاً لجهة إنهاء السياسات والممارسات الاحتلالية الإسرائيلية من جهة، وانتهاج سياسات تنموية فلسطينية من جهة ثانية، وتوفر دعم دولي من جهة ثالثة، وذلك لإصلاح التشوهات الهيكلية الموروثة عن الاحتلال وتعزيز فرص النمو والتنمية المستدامة.

إلّا أنّ إسرائيل لم تتخلّ عن نظريتها الأمنية التي انعكست على عملية التسوية وإنهاء الصراع، فأحكمت سيطرتها على الاقتصاد الفلسطيني، وفرضت مزيداً من الشروط والقيود والممارسات لمنع قيام دولة فلسطينية، وتنكرت لكل حقوق وثوابت الشعب الفلسطيني، كحقه في تقرير المصير وعودة اللاجئين، والسيادة على الأرض والحدود، مراهنة في ذلك على إحراز المزيد من الخلل في ميزان القوى، نتيجة الدعم والانحياز الأمريكي اللامحدود لهذه الممارسات الإسرائيلية، التي سعت من خلالها إلى استبدال مبدأ الأرض مقابل السلام بالأمن مقابل بعض التحسينات والتسهيلات الاقتصادية.

من هذا المنطلق ستتناول الدراسة البعد الاقتصادي لعملية السلام وفق نظرية الأمن الإسرائيلي والذي تروج له كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية كبديل للحل النهائي العادل للصراع

الفلسطيني – الإسرائيلي، وكمدخل لنسج علاقات اقتصادية مع العالم العربي من بوابة السلام الاقتصادي الذي يجلب الازدهار والرفاهية.

المحور الأول: تقييم الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاتفاقيات المرحلية

يعتمد مشروع السلام الاقتصادي على استبدال مبدأ الأرض مقابل السلام بالأمن مقابل بعض التحسينات والتسهيلات الاقتصادية، لذلك من الأهمية بمكان استعراض أبرز النتائج والتبعات الاقتصادية التي أثرت على الاقتصاد الفلسطيني منذ الدخول في عملية تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، قبل الخوض في مشاريع السلام الاقتصادي باعتبارها إحدى أدوات الحل للصراع التي تستخدمها كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لإقناع الجانب الفلسطيني بالقبول بتسوية الصراع عبر البوابة الاقتصادية من خلال المبادرات والمشاريع الاقتصادية.

أولاً: معطيات الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاتفاقيات المرحلية

لقد تعرض الاقتصاد الفلسطيني في كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1993، إلى العديد من الصدمات الداخلية والخارجية التي حدّت كثيراً من تقدمه وتطوره، وتسببت في تذبذب العديد من المؤشرات الكلية الرئيسية بشكل واضح، فقد نجم عن هذه الصدمات قصور حجم الناتج المحلي الحقيقي لكلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة بدرجاتٍ متفاوتة تبعاً لتفاوت العوامل الاقتصادية والسياسية، وخلال العقدين ونصف الماضيين نجح اقتصاد الضفة الغربية في مضاعفة حجمه 2.5 مرة، في حين لم يتمكن اقتصاد غزة من مضاعفة حجمه ولا مرة، بل لم يتجاوز مجموع نموه طوال هذه الفترة 50% فقط، أي بمعدل متوسط 2% سنوياً، وهو ما يشير إلى أنّ نموّه كان دون المعدلات اللازمة لردم فجوة الإنتاج، ومواكبة الزيادة في أعداد السكان وأعداد الداخلين إلى سوق العمل[1].

وتشير البيانات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية إلى ارتفاع معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى 30.8% خلال العام 2018، بواقع 18.7% في الضفة الغربية، 52.1% في قطاع غزة. ويعتبر معدل البطالة في فلسطين، وفي قطاع غزة تحديداً، من أعلى المستويات عالمياً، وذلك عند

[1] سلطة النقد الفلسطينية (2019)، التقرير السنوي 2018، رام الله، فلسطين، ص7.

مقارنته بالمعدلات السائدة في دول الجوار كإسرائيل ومصر والأردن، التي بلغ فيها معدل البطالة خلال العام 2018، 4%، 11%، 15% على التوالي[2].

وعلى صعيد مؤشر الفقر، فقد بلغت نسبة الفقر بين الأفراد الفلسطينيين خلال العام 2017 حوالي 29.2%، بواقع 13.9% في الضفة الغربية، 53% في قطاع غزة، كما أشارت البيانات أن حوالي 16.8% من الأفراد الفلسطينيين يعانون من الفقر المدقع، بواقع 5.8% في الضفة الغربية، 33.8% في قطاع غزة[3].

أما على الصعيد المالي، فقد ارتفع العجز في الرصيد الكلي للموازنة قبل الدعم (شاملاً النفقات التطويرية) إلى ما يقارب 1,729.4 مليون شيكل، ليشكل نحو 3.3% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، متجاوزاً بذلك المؤشر الذي وضعته اتّفاقيّة ماسترخت للاتّحاد الأوروبّي لحجم العجز المسموح به في الموازنة العامّة للدّولة، والتي حدّدت نسبة هذا العجز في حدود 3% من النّاتج المحلّي الإجمالي. كما استمر التراجع في حجم المنح والمساعدات الخارجية لتصل إلى 670 مليون دولار خلال العام 2018، مقارنة بـ 2 مليار دولار عام 2008. وأشارت البيانات أيضاً أنّ المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية مضافاً إليها الدين الحكومي(الداخلي والخارجي) ارتفعت خلال العام 2018 إلى 5,777.4 مليون دولار[4].

ولم تكن المؤشرات الخاصة بتطورات القطاع الخارجي أفضل حالاً من سابقاتها، فقد ارتفع العجز في رصيد الحساب الجاري خلال العام 2018 إلى 1,659.3 مليون دولار، بينما ارتفع العجز في الميزان التجاري الفلسطيني خلال نفس العام إلى 5,827.4 مليون دولار، أي ما نسبته 39.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي من أعلى النسب على مستوى العالم، وسنعرض لاحقاً أنّ إسرائيل مسؤولة عن أكثر من 50% من العجز التجاري الفلسطيني، حيث تتعدى نسبة التجارة الفلسطينية مع إسرائيل 60% من إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية[5].

إجمالاً يمكن القول أنّ المؤشرات الخاصة بأداء الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات الماضية، دلّت على تراجع القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، وتزايد الارتهان المعيشي للاقتصاد الإسرائيلي وللسياسات والممارسات الإسرائيلية، الأمر الذي يؤكد ويدعم أنّ الجانب الإسرائيلي لا يرتقي إلى مستوى الشراكة الجبرية، التي يستوجبها انخراطه في عملية التسوية السياسية لإنهاء الصراع وما يفرضه عليه

---

[2] نفس المرجع السابق، ص17.

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018)، كتاب فلطين الإحصائي السنوي 2018 رقم "19"، رام الله، فلسطين، ص95.

[4] سلطة النقد الفلسطينية (2019)، مرجع سبق ذكره، ص27، 33.

[5] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" (2018)، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، (TD/B/65(2)/3)، جنيف، ص 8.

ذلك من واجبات ومسؤوليات، وأهمها التخلي عن السياسات والممارسات الاحتلالية، وبخاصة مصادرة الأراضي، والاستيطان، والحصار والإغلاق، وتقييد حركة الأشخاص والسلع داخل المناطق الفلسطينية ومع العالم الخارجي، وتعطيل عملية الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، وعرقلة النمو الاقتصادي، وتسبب ذلك كله في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية.

ثانياً: تداعيات الاتفاقيات المرحلية على الاقتصاد الفلسطيني

لا شك أنّ القيود والممارسات الإسرائيلية السياسية والاقتصادية التي فرضت على السلطة الفلسطينية في تحركاتها وصلاحياتها والقضايا التي تم تأجيلها، بجانب الشروط والالتزامات المطلوبة من السلطة الفلسطينية، حالت دون تسوية الصراع، وإيجاد حل عادل وشامل للصراع يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية أو بناء اقتصاد فلسطيني مستقل.

وفيما يلي أبرز تداعيات الاتفاقيات المرحلية على الاقتصاد الفلسطيني:

1. السيطرة الإسرائيلية على الموارد الاقتصادية الفلسطينية

تعتبر سيطرة إسرائيل على الموارد الطبيعية الفلسطينية من أبرز أشكال الانتهاكات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني، إذ تسيطر إسرائيل على كافة الموارد الطبيعية الفلسطينية من مياه وأراضٍ زراعية وثروات طبيعية في باطن الأرض، وحالت هذه السّيطرة دون إنجاح الخطط التنموية التي تم وضعها من قبل الحكومات الفلسطينية بالتعاون مع المؤسسات الدولية خلال العقدين الماضيين، فاصطدمت هذه الخطط بجملة من العراقيل والاجراءات الإسرائيلية تتمثل في:

أ.سيطرة إسرائيل على 85 % من مصادر المياه الفلسطينية، التي أدت إلى تراجع إنتاجية القطاع الزراعي الفلسطيني، خاصة في منطقة الأغوار التي مثلت على مر العصور سلة غذاء الشعب الفلسطيني، وأدت إلى عدم القدرة على التوسع أكثر في الاستثمار في هذا القطاع المهم[6].

ب.مصادرة إسرائيل المتواصلة للأراضي الفلسطينية من أجل التوسع الاستيطاني، وأيضاً بناؤها لجدار الفصل العنصري الذي صادر مئات الآلاف من الدونمات التي تصنف في أغلبها كأراضٍ زراعية، بالإضافة لإنشائها للمنطقة العازلة في قطاع غزة، التي أثرت على حجم الرقعة المخصصة للزراعة، هذا إلى جانب السيطرة الإسرائيلية على مساحات كبيرة من الضفة الغربية والأغوار المصنفة بالمنطقة "ج" والتي تبلغ مساحتها 62% من مساحة الضفة الغربية حسب اتفاق أوسلو[7].

---

[6] مصطفى، وليد (2016)، الموارد الطبيعية في فلسطين: محددات الاستغلال وآليات تعظيم الفائدة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، رام الله.

[7] شتيه، محمد (2017)، التطور الاقتصادي في ظروف محبطة، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار – بكدار، القدس، ص131.

ت.الاستغلال غير المشروع لصناعة الحجر الفلسطيني في الضفة الغربية: "حيث تسيطر المستوطنات الإسرائيلية على حوالي 85 % من هذه الصناعة، من خلال 11 مصنعاً للاحتلال الإسرائيلي متواجداً على أراضي الضفة الغربية، متسببة في خسارة الاقتصاد الفلسطيني لما قيمته 241 مليون دولار سنوياً، أي ما يعادل 2 % من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2011، بسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على هذه الصناعة الهامة[8].

ث.استنزاف الثروات المعدنية للبحر الميت، حيث لا يزال الاحتلال الإسرائيلي يواصل حرمان الاقتصاد الفلسطيني من الانتفاع من مورد استراتيجي هام هو البحر الميت وما يحتويه من أملاح ومعادن ذات قيمة عالية (البوتاس والبرومين)، ممّا يتسبّب في خسارة للاقتصاد الفلسطيني نتيجة عدم استغلاله لهذه الموارد ما يقرب من 918 مليون دولار سنوياً، أي ما يعادل 9 % من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2011[9].

2. محدودية الاتفاقيات وإجحافها:

لم تكن الاتفاقيات التي وقعت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي منصفةً للجانب الفلسطيني، فقد نتج عن هذه الاتفاقيات تقييد السياسة المالية والنقدية الفلسطينية، إضافة إلى قضايا التجارة والعمال وغيره، الأمر الذي حال دون تطور ونمو الاقتصاد الفلسطيني، ويمكن حصرها فيما يلي:

أ.تقييد السياسة المالية الفلسطينية:

وفقاً لاتفاقيات المرحلة الانتقالية، فإن السياسة المالية الفلسطينية محدودة في نطاق الإنفاق الحكومي ونظام ضريبة الدخل، حيث لا تستطيع السلطة الفلسطينية تحديد الضرائب غير المباشرة، التي تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة، بمعزل عن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، كما أن الجزء الأكبر من هذه الضرائب غير المباشرة (ضرائب المقاصة) تقوم إسرائيل بجبايته ومن ثم إعادته إلى السلطة الفلسطينية بموجب اتفاق باريس الاقتصادي، وغالباً ما تستخدم إسرائيل هذه الإيرادات للضغط السياسي على السلطة الفلسطينية لابتزازها، الأمر الذي جعل جانب الإنفاق من السياسة المالية الفلسطينية مرتبطاً ومعتمداً بشكل كبير على المنح والمساعدات الخارجية، والأهم أنه وفي حالة تخلف الاحتلال الإسرائيلي عن دفع ضرائب المقاصة تعجز السلطة الفلسطينية تماماً عن ممارسة السياسة المالية بأوجهها المختلفة[10].

[8] World Bank (2013), Area C and the future of the Palestinian economy, october2,2013,p. ix.

[9] Ibid., P. viii.

[10] اشتيه، محمد (2017)، التطور الاقتصادي في ظروف محبطة، مرجع سبق ذكره، ص133.

ب.تقييد السياسة النقدية الفلسطينية:

لم يسمح اتفاق باريس الاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية بممارسة السياسة النقدية بكل جوانبها، وبالذات بإصدار النقد والتحكم بعرض النقود وتحديد سعر الفائدة، على الرغم من أن هذه الاتفاقيات سمحت بإنشاء سلطة النقد الفلسطينية، إلا أنها لم تخولها أية صلاحيات لإصدار نقد خاص بالأراضي الفلسطينية، وبالتالي اعتمد الاقتصاد الفلسطيني على نظام مالي متعدد العملات (الشيكل الإسرائيلي، الدولار الأمريكي، والدينار الأردني)، وبالتالي أصبحت السياسة النقدية الفلسطينية مقيدة وغير مؤثرة بل تتأثر بشدة بالسياسات النقدية التي تنفذ من قبل الدول المصدرة لهذه العملات[11].

ت.**تقييد السياسة التجارية الفلسطينية:**

استمرت السياسات التجارية الإسرائيلية تجاه السوق الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية على ما كانت عليه قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، دون حدوث أي تغيرات في أداء التجارة الخارجية، بل زادت العلاقات التجارية لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، نتيجة سماح اتفاق بروتوكول باريس الاقتصادي بالاستيراد من الخارج، وتدفق الواردات إلى الأراضي الفلسطينية مما أبقى السوق الفلسطيني سوقاً حراً مفتوحاً بلا قيود أو ضوابط لصالح السوق الإسرائيلي.

وتشير البيانات الواردة في الشكل رقم (1)، إلى تضخم حجم العجز التجاري مع إسرائيل طوال الفترة (1995 – 2018)، ويعزى هذا التضخم في العجز إلى أن بروتوكول باريس وما أعقبه من اتفاقيات تجارية وبرتوكولات ومعاملات مع العديد من الدول، وخاصة الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية، لم تنجح في زيادة حجم الصادرات إلى السوق العالمي أو العربي، والحد من تركيزها مع شريك قسري مهيمن ومسيطر بشكل غير تنافسي بحكم الواقع الأمني والجغرافي وتحكمه بحركة دخول وخروج السلع والبضائع الفلسطينية[12].

[11] سلطة النقد الفلسطينية (2017)، التقرير السنوي 2016، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، ص3.

[12] سلطة النقد الفلسطينية (2017)، التقرير السنوي 2016، مرجع سبق ذكره، ص40.

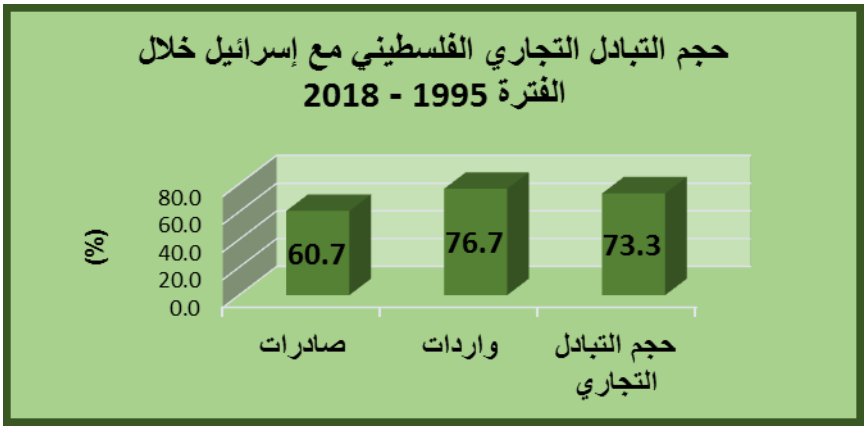

شكل رقم (1): حجم التبادل التجاري الفلسطيني – الإسرائيلي خلال الفترة (1995 – 2018)

المصدر: إعداد الباحثان بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة السلع والخدمات (1995–2018)، رام الله – فلسطين، أعداد مختلفة.

كما أنّ" تقييد السياسة التجارية الفلسطينية أدى إلى ضعف القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية بسبب التعقيدات الإدارية واللوجستية التي تضعها إسرائيل أمام التجارة الخارجية الفلسطينية، مما أثر سلباً على القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية، وكذلك تدهور التجارة الداخلية بين الضفة الغربية والقطاع وتعطل حركة التجارة بين مدن الضفة الغربية"[13].

استناداً لما سبق يمكن القول أنّ الاقتصاد الفلسطيني تعرض قبل وبعد توقيع اتفاق أوسلو وملحقه الاقتصادي، إلى تراكم فترات طويلة من الاحتلال والسيطرة والإخضاع الاقتصادي، الذي كانت من أبرز نتائجه التبعية الاقتصادية شبه الكاملة للاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، وبالتالي لم تنجح هذه الاتفاقيات في التخلص من التبعية الاقتصادية، ولم تفض إلى تحقيق الازدهار والتنمية الاقتصادية، بسبب عدم التزام الجانب الإسرائيلي بهذه الاتفاقيات، وإمعانه في خنق الاقتصاد الفلسطيني وتدميره، حيث أدت الإجراءات والسياسات الإسرائيلية إلى تراجع الوضع الاقتصادي وعرقلة النمو الاقتصادي بشكل كبير، وبهذا أصبح الاقتصاد الفلسطيني يعاني من تفشّي ظاهرة البطالة بشكلٍ غير

[13] قرش، محمد خضر (2014)، أثر اتفاقية باريس الاقتصادية على التجارة الخارجية الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 257، صيف 2014، رام الله، ص97.

مسبوق، وارتفاع شديد في معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي، والارتفاع في عجز الميزان التجاري، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الدين العام الخارجي والداخلي وانخفاض حجم المنح والمساعدات الخارجية.

المحور الثاني

السلام الاقتصادي: هروب من استحقاق عملية التسوية:

في البداية لا بد أنْ نشير إلى أنّ الجانب الإسرائيلي قد ركز على الجوانب الأمنية في كل الاتفاقيات المرحلية التي أبرمت من أجل إنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ومن المؤكد أيضاً أنه سيتم التركيز عليها في أي اتفاق قادم سواء في إطار اتفاق دائم " نهائي" أو في إطار السلام الاقتصادي القديم الجديد الذي سعت إسرائيل لترويجه وتبنته الولايات المتحدة الأمريكية لتغطية فشلها في إنهاء الصراع وإحداث تقدم ملموس في عملية السلام[14].

لقد سعت إسرائيل إلى ترويج مفهوم السلام الاقتصادي كبديل لتمرير رفضها للانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران 1967، للالتفاف على عجزها عن امتلاك رؤية أو حل للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، والتخفي بأهدافها العنصرية وراء الواجهة الاقتصادية، وتسييج جدار مضادّ حول خط حدود مطاطية مرنة، يضمن لها استغلال الحجة الأمنية للسيطرة على الأراضي الفلسطينية واستغلالها في الاستيطان مقابل بعض التسهيلات الاقتصادية التي سوف تقدمها للجانب الفلسطيني.

أي أنّ مشروع "السلام الاقتصادي" من وجهة النظر الإسرائيلية هدف إلى تأجيل قضايا الحل النهائي أو الهروب منها (وهي قضايا الحدود، واللاجئين، والقدس، والمياه، والمستوطنات)، فبدلاً من حلها يتم التركيز على بناء علاقات تجارية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، لتكون ممرّاً لتسوية سياسية تتساوق مع الاستراتيجية الإسرائيلية. وكذلك هدفت إلى تحسين الوضع الاقتصادي للفلسطينيين لإبعاد شبح اندلاع انتفاضة فلسطينية جديدة.

أولاً الرؤية الإسرائيلية للسلام الاقتصادي:

تعود جذور فكرة السلام الاقتصادي إلى جناح من قيادة حزب العمل الإسرائيلي الذي وضع رؤية وتصور لعملية التسوية وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي تحت شعار عملية السلام والتعاون الاقتصادي

[14] البابا، جمال (2014)، المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية المواقف والتوقعات " المحور الفلسطيني"، سلسلة قراءات استراتيجية: المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية خطة كيري الاقتصادية، العدد الثالث عشر، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، ص34.

في إطار مشروع بناء إقليمي جديد، وقد عبّر عن هذا المشروع وتولّى التنظير والترويج له وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيرس، ونائبه يوسي بيلين، حيث توقّع شمعون بيرس ولادة شرق أوسط جديد تسوده الرفاهية الازدهار وذلك في كتابه الذي صدر بالتزامن مع مؤتمر مدريد في خريف 1993، بعنوان "الشرق الأوسط الجديد" [15]، ووضع يوسي بيلين كرّاساً بعنوان "رؤية للشرق الأوسط" في أواخر السنة نفسها، تبنّى فيه مشروع بيرس رسمياً، وطرحه كموجّه للسياسة الإسرائيلية الخاصة بالعلاقات الإقليمية في المحادثات المتعددة الأطراف المتفرعة من مؤتمر مدريد[16].

وقد طرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أفكاراً للسلام الاقتصادي بمنظور مختلف عما طرحه بيرس، يتمثل بالاعتراف بيهودية الدولة مقابل تسهيلات اقتصادية للجانب الفلسطيني دون إقامة دولة فلسطينية، وبقاء الوضع القائم على ما هو عليه، بالتوازي مع الرغبة الإسرائيلية للتوصل إلى سلام اقتصادي وانفتاح اقتصادي مع بعض الدول العربية، وتحقيق الرفاهية والازدهار والأمن لشعوب المنطقة، وعلى الرغم من أنّ بيرس ونتنياهو عبّرا عن السلام الاقتصادي بمنظورين مختلفين، إلّا أنّ كلا المنظورين يستهدف في ظاهره الأشمل السيطرة الإسرائيلية على الوطن العربي والتحكم بمفاتيحه الأساسية[17].

إنّ عملية الترويج للسلام بالمنطق الاقتصادي "النفعي" الذي يجلب الرخاء والتنمية لم تقتصر على الطرف الإسرائيلي فقط، بل روجت له الولايات المتحدة الأمريكية خلال الاحتفال الرسمي في المؤتمر الذي دعت الولايات المتحدة إليه بعد توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" بين إسرائيل ومنظمة التحرير بفترة قصيرة، تحت شعار تأمين مساعدات مالية لتنمية مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، كما أعيد الترويج له في المؤتمر الاقتصادي العالمي للتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي عقد في الدار البيضاء في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 1994، وحضرته أغلبية دول المنطقة ومئات رجال الأعمال من دول المنطقة وخارجها، ونشطت الولايات المتحدة وإسرائيل، بالإضافة إلى الدولة المضيفة، في تنظيمه، ونجد فكرة السلام بهذا المنطق الاقتصادي أيضاً شغلت حيزاً مهماً من أعمال بعض لجان عمل المفاوضات المتعددة الأطراف، بما في ذلك بعض الأطراف العربية، على مستويات رسمية وغير رسمية، في تسويق مقولة أنّ "السلام" الإسرائيلي –العربي سيجلب الرخاء والازدهار[18].

---

[15] Shimon Peres, The New Middle East (Dorset: Element Books, 1993).

[16] Yossi Bellin, A Vision of the Middle East (Tokyo, December 15, 1993).

[17] سعد الدين، نادية (2013)، السلام الاقتصادي الإسرائيلي خطة كيري الاقتصادية: وقائع مضادة، الجزيرة نت، 7 يوليو 2013، الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net.

[18] هلال، جميل (1995)، المشروع الإسرائيلي للنظام الإقليمي، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 6، العدد 22، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص6.

المشكلة هنا ليست ما إذا كان لـ "السلام" منافع اقتصادية أم لا، فهذه قضية تخضع للتمحيص العلمي والتدقيق العياني لكل نشاط اقتصادي يصبح ممكناً بفعل "السلام." إنّما تكمن المشكلة في نقطتين أساسيتين: أولاً عن أي مفهومٍ لـ "السلام" يجري الحديث؟ هل هو "سلام" عادل ومتكافئ؟ أم تسوية مفروضة تقيدها علاقات قوة وهيمنة؟، ثانياً هناك مساعٍ حثيثةٍ من قبل مروّجي "السلام" الاقتصادي لتسويق "وهم" يتمثل في تصوير "السلام" فانوساً سحرياً سيعمّ بمجرد حلوله الرخاء والازدهار في المنطقة، وتتلاشى معه معظم المشكلات والأزمات المتفاقمة التي يعيشها العالم العربي[19].

خاصة وقد خبرت المنطقة نموذجاً لهذا الوضع بعد توقيع الاتفاقيات المتعددة بين الجانب الإسرائيلي والعربي (مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية)، والتي تعهّدت بموجبها إسرائيل بإقامة العديد من المشاريع الإقليمية متعددة الأطراف لدعم التعاون الإقليمي وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وتسوية الصراع.

حيث كان من المتوقع أن تنتهج إسرائيل عقب ذلك طريق السلام وتسوية الصراع بالطرق السلمية، وتعمل على ترسيخ التعاون الاقتصادي المشترك بين إسرائيل والدول العربية الموقعة على الاتفاقيات، إلّا أنّ حقيقة الأمر لم يحدث ما كان مأمولاً ومنتظراً ‘ فقد شنّت إسرائيل حروباً عديدة على لبنان وفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) بالإضافة إلى سوريا وغيرها، وهذا يعني أنّ إسرائيل لم تتخذ بعد قراراً استراتيجياً بشأن إنهاء الحروب في المنطقة، وتبني استراتيجية السلام وحل الصراع بالطرق السلمية، وهذا هو جوهر استمرار الصراع بدون حل إقليمي حتى اليوم.

لقد كانت هناك موافقات على إقامة مشاريع إقليمية كبيرة ومشتركة مثل: صندوق الشرق الأوسط للتنمية، الاستغلال المشترك لثروات البحر الميت، ومجابهة التصحر، وقناة البحرين، وتحلية المياه، وربط المنطقة بشبكات التيار الكهربائي المشترك، والتعاون في مجال السياحة والنقل والاتصالات وتدفق رؤوس الأموال، إلّا أنّ أيّاً من هذه المشاريع لم يجد طريقه للتنفيذ بسبب عدم تبني وانتهاج إسرائيل لاستراتيجية السلام[20].

وعلى الصعيد الفلسطيني كان من المتوقع أيضاً أنْ تشهد فلسطين تغيراً حقيقياً في البيئة والمناخ الاقتصادي، وأنْ يلمس المواطن العادي آثار ونتائج التوجه نحو السلام، وأنْ يتمكّن الفلسطينيون من بناء قاعدة اقتصادية قوية وفق الخطط التي تم إنفاق ملايين الدولارات عليها، إلّا أنّه وبعد نحو ثلاثة وعشرين عاماً من توقيع اتفاق أوسلو وملاحقه، فإنّ النتائج التي تحققت عملياً كانت كلها سلبية وضارة في العملية السلمية ولم تفضِ إلى تسوية الصراع، ليس ذلك فحسب، فقد فشلت كل

[19] هلال، جميل (1995)، مرجع سبق ذكره، ص6.

[20] قرش، محمد خضر (2014)، مرجع سبق ذكره، ص96.

الخطط والمبادرات والمشاريع التي كانت مقترحة لتسوية الصراع، وانعدمت الثقة، وازدادت حدة التوترات والعداء بين الجانبين، وبدأت تتلاشى فرصة إقامة الدولتين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية. بل وتكرست على الأرض تبعات ونتائج مخيبة للآمال ومتعارضة مع جوهر عملية السلام، كان من أبرزها[21]:

1. عرقلة النمو الاقتصادي الفلسطيني.
2. استمرار زيادة العجز في الميزان التجاري الفلسطيني مع إسرائيل والعالم.
3. تعميق التبعية والاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي.
4. زيادة تكلفة المعيشة على المواطنين الفلسطينيين بشكل غير محتمل بسبب استخدام العملة الإسرائيلية شديدة التقلب إزاء العملات الأخرى المستخدمة في فلسطين.
5. ضعف القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية بسبب التعقيدات الإدارية واللوجستية التي تضعها إسرائيل أمام التجارة الخارجية الفلسطينية، مما أثر سلباً على القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية.
6. تحقيق خسائر مالية للخزينة الفلسطينية، قُدّرت بنحو 200 مليون دولار سنوياً، بسبب تهريب السلع والبضائع الذي يتم من المستوطنات، وعدم دفع الايرادات الضريبية على السلع التي يستوردها الإسرائيليون من الخارج دون الإشارة في بيان الاستيراد أن مقصدها النهائي سيكون لمناطق السلطة الوطنية.
7. توسيع الاستيطان ومصادرة الأراضي ومنع الفلسطينيين من الاستثمار في المناطق ج.
8. الحجز المنتظم والمستمر الذي تقوم به إسرائيل بحق الأموال الفلسطينية المتأتية من الإيرادات الجمركية على السلع والبضائع المستوردة من قبل التجار والشركات العاملة في مناطق السلطة، أدى إلى حدوث أزمات مالية وأثر بشكل مباشر على وضع الخطط لتمويل المشاريع.

ثانياً: خطة كيري الاقتصادية

عملت الآلة الإعلامية الإسرائيلية والأمريكية كما ذكرنا سابقاً على ترويج فكرة السلام الاقتصادي، وقد جاءت خطة كيري الاقتصادية في سياق الترويج لهذه الفكرة، والتشجيع للانخراط في المفاوضات مع إسرائيل، وقد يكون ذلك تماهياً مع رؤية شمعون بيرس ونائبه يوسي بيلين وأفكار نتنياهو حول السلام الاقتصادي[22].

أعلن جون كيري عن خطته الاقتصاديّة في فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد على شواطئ البحر الميت في الأردن في شهر مايو 2013، واندرجت خطته

[21] نفس المرجع السابق، ص97.

22 العجلة، مازن (2013)، خطة كيري الاقتصادية: الأهداف، المضامين والأبعاد، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 39، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، ص163.

وفقاً لتصريحاته، في إطار بناء الثقة من أجل تهيئة أجواء مواتية لبدء المفاوضات واستمرارها، وقد جاءت أيضاً بعد نجاح كيري في بدء المفاوضات مع عدم وقف الاستيطان تماهياً مع الشروط الإسرائيلية ورؤيتها الرافضة لإقامة دولة فلسطينية على حدود 1967، وعاصمتها القدس، والسيطرة على منطقة الأغوار، وفزاعة الاعتراف بالدولة اليهودية[23].

1.أهداف خطة كيري الاقتصادية

بيّنت خطة كيري الاقتصادية أنّ الهدف الأساسي لها هو تحفيز معدلات النمو الاقتصادي وشمولها كل الأراضي الفلسطينية، من خلال ضخ أربع مليارات دولار خلال ثلاث سنوات، كما هدفت الخطة إلى تخفيض معدلات البطالة بشكل كبير، وإلى زيادة مستوى دخل الأسرة الفلسطينية بشكل ملموس، وإلى تحقيق زيادة كبيرة في التدفقات الاستثمارية الداخلية والخارجية، وتخفيض اعتماد السلطة الفلسطينية في موازنتها على المساعدات الخارجية.

ومن بين أهداف الخطة إحداث تحول باتجاه تمكين القطاع الخاص من قيادة عملية النمو والتطور الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، من خلال التركيز على تطوير الصناعات الرئيسية للقطاع الخاص، واعتبرت الخطة أن تطوير قطاع غزة والمنطقة "ج" هو أهم أجزاء هذه الخطة وذلك من خلال تطوير البنية التحتية في مجال المياه والطاقة في المنطقتين، واستكمال مشاريع الصرف الصحي في وسط وشمال قطاع غزة، وإقامة مشاريع تحلية مياه البحر، وإنشاء محطة توليد كهرباء في الضفة الغربية.

كما هدفت الخطة أيضاً إلى التوسع في مجال البناء السكني، والتوسع في القطاع الزراعي وفي قطاع الصناعات الخفيفة، من خلال تخفيف الإجراءات الإسرائيلية، والاستثمار الخاص والمساعدات من الدول المانحة بما فيها المساعدة التقنية، وبما يشمل غزة والمنطقة "ج" في الضفة الغربية [24].

2.العوامل التي تسببت في إفشال خطة كيري:

لم تلق خطة كيري أي نجاح، بل باءت بفشل ذريع، لمناقضتها، للوقائع القائمة، ومعطيات ومنطق الأحداث الجارية، وخاصة المتعلق منها، بمجريات المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، وما آلت إليه [25]، وذلك لعدة أسباب، وهي:

السبب الأول: تناقضت الممارسات الإسرائيلية والوقائع القائمة على الأراضي الفلسطينية مع خطة كيري الاقتصادية، فقد أحكمت إسرائيل سيطرتها على المناطق المسماة "ج" من مساحة الضفة

---

[23] العجلة، مازن (2014)، مناقشة لأهداف خطة كيري الاقتصادية، سلسلة قراءات استراتيجية: المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية خطة كيري الاقتصادية، العدد الثالث عشر، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، ص7.

[24] العجلة، مازن (2013)، مرجع سبق ذكره، ص165.

[25] شبيب، سميح (2017)، السلام الاقتصادي: قديم جديد، صحيفة الأيام، 20 فبراير 2017، الموقع الإلكتروني: http://www.al-ayyam.ps.

الغربية، وعمدت إلى نهب موارها الطبيعية مثل الغاز والنفط والمحاجر ومنتجات البحر الميت والثروة المائية وغيرها، ممّا قوّض فرص الاستثمار في هذه المناطق، والتي تعتبر المرتكز الأساسي التي تقوم عليه هذه الخطة[26].

السبب الثاني: لم توضّح الخطة الآلية التي يمكن بواسطتها الوصول إلى الاستقلال المالي في ظل مواصلة سيطرة إسرائيل على المعابر والحدود والتجارة الخارجية، وحرية الحركة والتنقل، وشل الحياة في الضفة الغربية بجدار الفصل العنصري والطرق الالتفافية، وعزل مدينة القدس وحرمان السلطة الفلسطينية من عائداتها السياحية، وضرب حركتها التجارية[27].

السبب الثالث: افترضت الخطة موافقة إسرائيل عليها واستعدادها لتوفير التسهيلات المطلوبة لتنفيذها، وقد أوضح طوني بلير في مقالٍ له حول الموضوع " أن تطبيق خطة كيري الاقتصادية سيتطلب التزاماً جليلاً واضحاً لا غبار عليه من قبل حكومة إسرائيل، فلسفة ومضموناً، سيعتمد نجاحها بشكل محتوم على تطبيق إجراءات إسرائيلية تسهيلية على نطاق كبير جداً، لا تزيل فقط العوائق المادية أمام تطبيقها، بل تكسر الحواجز النفسية أمام المشككين بإمكانية نجاحها أو نجاح العملية السياسية ككل" [28].

السبب الرابع: أن إسرائيل ستكون المستفيد الأكبر في تنفيذ المشاريع التي تضمنتها الخطة، إذ أن معظم مدخلات الإنتاج والسلع والمواد الوسيطة التي ستدخل في تنفيذ هذه المشاريع سيتم استيرادها من إسرائيل، وسيكون الأثر الاستثماري لمثل هذه المشاريع ضعيفاً على الاقتصاد الفلسطيني مقارنةً مع أثره الكبير على الاقتصاد الإسرائيلي، وبالتالي لم تركز الخطة بشكل واضح على دعم القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني التي تدعم استقلاله وإنهاء تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي[29].

من الممكن أن تكون خطة كيري الاقتصادية قد تضمنت إيجابيات يمكن أن يستفيد منها الاقتصاد الفلسطيني، إلا أن هذه الايجابيات تمّ تفريغها من محتواها كون هذه الخطة ركزت على البعد الاقتصادي فقط، وأهملت البعد السياسي الذي يمثل المبدأ الأساس عند الفلسطينيين الذي من خلاله يأملون في التوصل إلى اتفاق يترتب عليه إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967، وعاصمتها القدس وإزالة المستوطنات وعودة اللاجئين[30].

---

[26] اشتيه، محمد (2017)، الاقتصاد الفلسطيني: حصار عوامل الانتاج، مرجع سبق ذكره، ص206.

[27] اشتيه، محمد (2017)، الاقتصاد الفلسطيني: حصار عوامل الانتاج، مرجع سبق ذكره، ص206.

[28] العجلة، مازن (2014)، مرجع سبق ذكره، ص12.

[29] اشتيه، محمد (2017)، الاقتصاد الفلسطيني: حصار عوامل الانتاج، مرجع سبق ذكره، ص207.

[30] العجلة، مازن (2013)، مرجع سبق ذكره، ص166.

وعليه يمكن القول أنّ التركيز على البعد الاقتصادي في الخطة لم يكن كافياً لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، خاصة وأنّها لم تفترض حرية الحركة وإزالة كافة القيود والعراقيل التي تقف عائقاً أمام تطور الاقتصاد الفلسطيني، كذلك لم تسمح بالتبادل التجاري الحر مع العالم الخارجي، وإنهاء احتكار إسرائيل للتبادل التجاري الحالي مع الأراضي الفلسطينية، مما يوحي أن هذه الخطة تندرج ضمن نظرية الأمن الإسرائيلي في إدارة الصراع وليس الحل، بما يعطي لإسرائيل المزيد من الوقت لفرض وقائع جديدة على الأرض، من خلال مصادرة مزيد من الأراضي الفلسطينية وتوسيع البؤر الاستيطانية في القدس والضفة الغربية واستغلال ما فيها من موارد اقتصادية.

ثالثاً: صفقة القرن لتسوية وإنهاء الصراع

يُقصد "بصفقة القرن": التوصل إلى تسوية للصراع العربي مع الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين؛ باعتبار احتلال فلسطين (قضية القرن،) وأن الصفقة إذا ما تمت تستحق أن تُعد (صفقة القرن،) وقد مرّ أكثر من قرن (100 عام)، على الاتفاقية السرية التي وقعتها القوتان الاستعماريتان الرئيسيتان للمنطقة العربية حينها؛ بريطانيا وفرنسا، والتي تم بموجبها تقاسم تركة الدولة العثمانية بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، وعرفت لاحقاً باسم اتفاقية (سايكس–بيكو) في العام 1916، والتي كان احتلال فلسطين هدفها المركزي بعد إنهاء الخلافة العثمانية وتقسيم المنطقة العربية إلى كنتونات سياسية، وكذلك مرور مئة عام بالضبط على وعد بلفور، والتي تعد أول خطوة يتخذها الغرب لإقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، وقد قطعت فيها الحكومة البريطانية تعهداً بإقامة دولة لليهود في فلسطين[31].

1–الإجراءات والقرارات الأمريكية التي سبقت الإعلان عن صفقة القرن:

مع قدوم ترامب إلى سدّة الحكم عام 2017، كشفت الإدارة الأمريكيّة الجديدة عن توجّهات غير مألوفة بشأن مواقفها من القضيّة الفلسطينيّة والقدس واللّاجئين، تماهت إلى حدّ التّطابق مع التوجّهات الإسرائيليّة ورؤيتها لحل الصراع الدّائر منذ عقود، وكنتيجة لرفض القيادة الفلسطينيّة للانصياع لهذه التوجّهات، اتخذت الإدارة الأمريكيّة قرارات خطيرة اعتبر البعض أنها تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، من خلال فرض وقائع جديدة على الأرض لمصلحة الاحتلال الإسرائيلي، واعتبر البعض الآخر أن هذه القرارات جزءًا لا يتجزأ من "صفقة القرن"، أو مقدمات لها، وفيما يلي أبرز تلك القرارات:

[31] الصفاري، مطهر (2017)، فلسطين.. صفقة القرن التحديات والفرص، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، بيروت، ص3.

أ-الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إليها:

قرّر الرئيس الأمريكي ترامب بتاريخ 6 كانون أول 2017 الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى القدس، حيث وقّع تشريع سفارة القدس، الذي أقره الكونغرس الأمريكي عام 1995. وقد تمّ تنفيذ هذا القرار فعلياً بتاريخ 14 ايار 2018 بحضور وفد أمريكي رفيع المستوى في مقدمته مستشار الرئيس الأمريكي "جيرار كوشنير" ووزير الخزانة ومسؤولين من الخارجية الأمريكية؛ وقال ترامب في خطابٍ له أمام تجمع لأنصاره في ولاية فيرجينيا في 21 آب 2018: لقد سحبنا القدس من طاولة المفاوضات[32].

ب- وقف التمويل المخصص لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا):

في 1 أيلول 2018 أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في بيان لها عن وقف دعمها المالي لجميع مؤسسات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الأونروا"، بذريعة أنّ الولايات المتّحدة غير مستعدّة لتحمّل حصّة غير متناسبة من عبء تكلفة تمويل الأونروا، وأنّ الممارسات الماليّة للأونروا غير قابلة للاستدامة[33].

يذكر أنّ الولايات المتحدة الأمريكية، على مدى عقود، كانت تعتبر المساهم الأول في موازنة الأونروا، بنسبة تصل نحو 30%؛ حيث بلغت مساهمتها في العام 2017 حوالي 350 مليون دولار، تراجعت في العام 2018 إلى 65 مليون دولار فقط. وقد تسبب هذا القرار بمفاقمة الأزمة المالية التي كانت تعاني منها وكالة "أونروا" أصلًا؛ وهو ما دفعها إلى اتخاذ قرارات عدة أدت إلى تقليص خدماتها في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، والتي تشتمل خدمات قطاعات التعليم والرعاية الصحية والإغاثة والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية وتحسين المخيمات والحماية والإقراض الصغير.

ت- وقف الدعم المالي المباشر للفلسطينيين:

حيث شمل قرار الوقف جميع المساعدات الثّنائيّة ضمن برامج السّياسة الخارجيّة والأمنيّة الّتي تنفقها عدد من الهيئات الحكوميّة الأمريكيّة وخاصّةً وزارة الخارجيّة، وكذلك جميع المساعدات الإنسانيّة والتّنمويّة الثّنائيّة الّتي تقدّمها الوكالة الأمريكيّة للتّنمية الدّوليّة (USAID) [34].

---

[32] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2017)، قرار ترامب إعلان القدس عاصمة لإسرائيل: الدوافع والمعاني والآفاق، https://www.arab48.com

[33] ماس (2019)، قطع المساعدات الأمريكية المقدمة للفلسطينيين: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وسبل مواجهتها، ورقة خلفية -جلسة طاولة مستديرة(2)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، رام الله، فلسطين.

[34] USAID Database, 2019, (accessed at https://explorer.usaid.gov/aid-dashboard.html).

يجدر الإشارة هنا أنّ البيانات المنشورة على الموقع الالكتروني للوكالة الأمريكيّة للتّنميّة الدّوليّة (USAID) تشير بأنّ الدعم الأمريكي الموجه للفلسطينيين بدأ يتراجع في مختلف قنواته منذ مطلع العام 2017؛ وشرعت الإدارة الأمريكية بإعادة توجيه ملايين الدولارات كانت مخصصة لمساعدات اقتصادية للضفة الغربية وغزة، إلى مشاريع في أماكن أخرى حول العالم، حتى توقف هذا الدعم بشكل كامل خلال العام 2018.

ث-إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية وإغلاق الحسابات المصرفية للمنظمة بواشنطن وطرد السفير:

اتّخذت الإدارة الأمريكية في 10 أيلول سبتمبر 2018 قراراً بإغلاق مكتب البعثة العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث أعلنت الناطقة باسم الخارجية الأمريكية "هيذر نوريت": أن الولايات المتحدة قررت، وبعد مراجعة متأنية، إغلاق أبواب البعثة العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأضافت: "هذا القرار يتطابق أيضًا مع مخاوف الإدارة والكونغرس من المحاولات الفلسطينية الرامية إلى إجراء تحقيق في إسرائيل من قبل المحكمة الجنائية الدولية"[35].

وعليه يمكن القول أن تلك القرارات التي سعت الإدارة الأمريكية من خلالها إلى تصفية القضية الفلسطينية، وفرض وقائع جديدة لصالح الاحتلال، تمهيداً للإعلان عن "صفقة القرن"، هدفت إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية، كان أولها التخلي الأميركي عن حل الدولتين، وأنّ هذا الحل لم يعد هو الأساس للتسوية المستقبلية، ومن ثمّ إخراج قضية القدس من المفاوضات، والقضاء على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وأنّ المستوطنات لم تعد تشكل عقبة في وجه السلام، وأخيراً فتح الباب أمام الاعتراف الأميركي بتطبيق السيادة الإسرائيلية على الكتل الاستيطانية الكبرى وعلى المنطقة ج من الضفة الغربية، بما يعني تأبيد الاحتلال الإسرائيلي ودفن أي عملية تسوية سلمية مستقبلية.

2-الإعلان عن الشق الاقتصادي من "صفقة القرن":

أطلقت الإدارة الأميركية خطّتها للسلام في الشرق الأوسط بعد انتظار لعامين ونصف، في ورشة عمل انعقدت في البحرين يومي 25-26 حزيران يونيو 2019، لعرض الجوانب الاقتصادية للخطة، بمشاركة 39 دولة منها الدولة المضيفة البحرين، والسعودية ومصر والأردن، في حين قاطعت السلطة الفلسطينية تلك الورشة.

[35] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا (2019)، القرارات التي اتخذتها إدارة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب لتصفية القضية الفلسطينية، http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=g71iU4a27591319470ag71iU4

- **الملامح الرئيسية للخطة:**

تقوم الخطة على مجموعة من المحددات هي[36]:

– مشروع "من السلام إلى الازدهار" هو رؤية لتمكين الشعب الفلسطيني من بناء مجتمع فلسطيني مزدهر ومفعم بالحيوية، ويتألف من ثلاث مبادرات تدعم الركائز المتميزة للمجتمع الفلسطيني: الاقتصاد، الشعب، الحكومة. مشروع "من السلام إلى الازدهار" قادر على إحداث تحول جوهري وفتح فصل جديد في التاريخ الفلسطيني يتسم بالحرية والكرامة.

– يبلغ عدد المشاريع الكلية للبرامج التي تضمنتها الخطة 213 مشروعاً، منها 32 مشروعاً لدول الجوار الثلاث والباقي (181) مشروعاً في فلسطين.

– تضمن الخطة الأمريكية أنها ستطبق على مدار عشر سنوات، وأنها تستهدف جمع 50.670 مليار دولار، وستوزع على النحو الآتي: الضفة الغربية وقطاع غزة 27.813 ملياراً؛ مصر 9.167 مليارات؛ الأردن 7.365 مليارات؛ لبنان 6.325 مليارات.

– تمويل الخطة سيكون 13.380 ملياراً منحاً؛ و25.685 ملياراً قروضاً مع فوائد؛ و11.6 ملياراً من القطاع الخاص.

– تقول الخطة إنها ستضاعف الإنتاج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وتوفر مليون فرصة عمل، وتقلل البطالة إلى أقل من 10%، وستخفض معدل الفقر بنسبة 50%.

- **قراءة في الخطة الاقتصادية الأمريكية "من السلام إلى الازدهار":**

– لم تناقش الخطة حقوق الفلسطينيين بالاستقلال وزوال الاحتلال وعودة اللاجئين، بل عرضت "فرصاً وأنشطة ثقافية جديدة" من أجل إعادة تحسين نوعية الحياة للشعب الفلسطيني، وكأنّ مشكلتهم بسبب ثقافتهم.

– تجاهلت الخطة أيّ إشارة مباشرة للسلطة الفلسطينية، ولم تأتِ على ذكر أو توصيف للكيان الوطني الفلسطيني الشريك في الخطة، وباعتبار أنّ هناك عشرات المشاريع المدرجة في الخطة ذات علاقة مباشرة بالسلطة وحكومتها ومؤسساتها، فكيف يمكن تنفيذ هذه المشاريع بعيداً عن السلطة الفلسطينية؟، ممّا يعكس عدم جدية هذه الخطة وابتعاد أهدافها الحقيقية عن تلك المعلنة، ويعزز من هذا الشك الحجم الكبير نسبياً من التمويل (27.8 مليار دولار) للاقتصاد الفلسطيني، وحوالي 22.8 مليار دولار لكل من الاردن ومصر ولبنان، والذي من الصعب حشده وتوفيره في ظل الظروف السائدة إقليمياً وعالمياً، فدول العالم تقدم مساعداتها من أجل السلام، وهو الغائب الرئيسي في هذه الخطة.

[36] العجلة، مازن (2019)، مرجع سبق ذكره.

– فصلت الخطة بين التنمية الاقتصادية والإطار السياسي، وتجاهلت كل ما له علاقة بالسياسة والاستقرار السياسي، وكأنّ التنمية الاقتصادية ستتحقق في فراغ، ممّا زاد من شكوك الفلسطينيين في سوء نوايا الإدارة الأمريكية حيال مستقبلهم السياسي وتطلعاتهم الوطنية.

– لم تذكر الخطة ولا مرة واحدة أنّ الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال، ولم تُشر على الإطلاق إلى الاحتلال الاستيطاني والسياسات الإسرائيلية التي تحول دون نجاح أي خطط تنموية، وكأنّ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ليس عقبة أمام تحقيق الازدهار أبداً ولن يحول دون تحقيقه، وأنّ قبول الفلسطينيين ببقاء الاحتلال سيجلب لهم الازدهار والرفاهية تحت مظلته وحمايته.

– إن الخطة الاقتصادية الأمريكية لا تعد خطة تسوية أصلًا، بل فرض لوجهة نظر مفادها بأنه لا توجد قضية وطنية فلسطينية، بل قضايا إنسانية معيشية. إنها أقرب إلى رؤية اليمين الإسرائيلي للتسوية السياسية، بإملاء وجهة النظر الإسرائيلية القديمة على العرب، وجوهرها "السلام الاقتصادي" من خلال مجموعة من المحفزات الاقتصادية.

وكخلاصة يمكن القول أنّ الضرر الذي ألحقته الإدارة الأمريكية بحقوق الفلسطينيين وتطلعاتهم الوطنية كبير جداً، حتى قبل الإعلان عن الشق السياسي لـ"صفقة القرن". كما أن الانحياز الأميركي الصارخ لمصلحة إسرائيل والتطابق الكبير بين المقاربة الأميركية للتسوية وبين توجهات اليمين الإسرائيلي حول "صفقة القرن" يبيّنان أن الولايات المتحدة فقدت صفة الوسيط العادل والنزيه في عملية التسوية.

لقد أكدت تجارب العقود السابقة في الدول النامية أن التنمية مسار سياسي اجتماعي أكثر منه عملية تقنية بحتة تتمحور حول مجموعة مؤشرات وتحليلات إحصائية. ومن ثم فإن افتقار الدولة للاستقرار السياسي، سيؤدي حتماً إلى إرباك أي برنامج إنمائي، لأن البيئة العامة الحاكمة والناظمة لعملية التنمية (إدارياً وقانونياً وأمنياً واجتماعياً) سيَعتَورها قصور واضح كرافعةٍ أساسية وشرط رئيسي لنجاح عملية التنمية، وهذا ما تسبب في فشل جميع الخطط والمشاريع السابقة، والتي تجاهلت حقيقة أنّ الانطلاق نحو تنمية اقتصادية حقيقية في الضفة الغربية وقطاع غزة يبدأ من إنهاء تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وهو أمر لن يتحقق بدوره ما لم يحصل الفلسطينيون على استقلالهم السياسي.